



CMP/MAR/2023/0031

إعلان
Announcement

Date	02/04/2023	التاريخ
Company Name	مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب. GFH Financial Group B.S.C.	إسم الشركة
Trading Code	GFH	رمز التداول
Subject	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية Minutes of the Annual General Meeting	الموضوع
Information	<p>بالإشارة الى الإفصاح الصادر من مجموعة جي إف إتش المالية بتاريخ 26 مارس 2023 المتعلق بإعلان نتائج إجتماع الجمعية العامة العادية، نرفق لكم ما يلي:</p> <p>1. محضر اجتماع الجمعية العامة بنصاب يصل الى 43.31%.</p> <p>2. نتائج التصويت لكل بند من بنود الاجتماع.</p> <p>With reference to the previous disclosure issued by GFH Financial Group on March 26, 2023 in relation to the Annual General Meeting Results, kindly find attached the following:</p> <p>1. Minutes of the Annual General Meeting with attended quorum of 43.31%.</p> <p>2. The voting report on the agenda items of the Annual General Meeting.</p>	المعلومة

Name	Mariam Jowhary	مريم جوهرى	الإسم
Title	Head of Compliance & AML	رئيس الإلتزام ومكافحة غسل الاموال	المسمى الوظيفي
Company Seal ختم الشركة		Signature التوقيع	



مجموعة جي اف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية ("الاجتماع")
المنعقد في يوم الأحد، 4 رمضان 1444هـ
الموافق 26 مارس 2023م
في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً
اجتماع افتراضي عن بُعد من خلال وسائط الإتصال المرئي (تقنية (ZOOM))

افتتح رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجلسة - السيد غازي الهاجري الاجتماع بإسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حرصهم الحضور والمشاركة في الاجتماع. وكذلك رحب رئيس الجلسة بكل من السادة مندهي مصرف البحرين المركزي ومندوب وزارة الصناعة والتجارة ومندوب بورصة البحرين وممثل المدقق الخارجي السادة (KPMG)، كما أعرب رئيس الجلسة عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الشيخ الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع. كما ورحب بنائب رئيس مجلس الإدارة السيد إدريس الرفيع.

ومن ثم أشار رئيس الجلسة إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع "الافتراضي" الثاني لعقد الجمعية العامة العادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول "الافتراضي" والذي كان مقرر عقده بتاريخ 19 مارس 2023م، الأمر الذي استدعى إلى عقد هذا الاجتماع "الافتراضي" الثاني. حيث أعلن السيد الرئيس بأنه تم تعيين شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) لتسجيل الحضور وقد بلغ عدد الأسهم الحاضرة/ المشاركة (أصالة ووكالة) في هذا الاجتماع عدد 1,550,654,861 سهم من إجمالي أسهم رأس مال المجموعة البالغة 3,580,439,678 سهماً، وبما يعادل نسبة مئوية قدرها 43.31% وهي نسبة تفوق النصاب المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية. حيث صادق مندوب إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة على ذلك، وأعطى الموافقة على عقد الاجتماع ، ومن ثم أعلن رئيس الجمعية انعقادها.

وبعد أن تم تعيين السيد محمد عبدالله صالح مقررًا للجلسة، شرع الرئيس بمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو التالي:

اجتماع الجمعية العامة العادية

26 مارس 2023م

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق، والمنعقد بتاريخ 3 أبريل 2022م

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم على المحضر المطروح للمناقشة.

وحيث أنه لم يبد السادة المساهمين أية ملاحظات بشأن محضر الاجتماع السابق، فقد تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المؤرخ في 3 أبريل 2022م.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

والمصادقة عليه

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

حيث أنه لم يبد السادة المساهمين أي اعتراض على التقرير، وافقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وصادقت عليه.

3. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في

31 ديسمبر 2022م

دعى رئيس الجلسة فضيلة الشيخ الدكتور فريد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية وممثليها في الاجتماع لقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، حيث بدأ فضيلته باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

من جانبه، تقدم المساهم نزار قرطاس من شركة الرغد والمنار العقارية (المالك لعدد 340,850,061 سهم) ببالغ الشكر والتقدير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية والمساهمين وممثلي

اجتماع الجمعية العامة العادية

الجهات الرقابية والحضور مهنتاً لجميع بحلول شهر المبارك ومن ثم أبدى رأيه بشأن مكافآت هيئة الرقابة الشرعية وطلب النظر فيها لكونها في إعتقاده أعلى من مكافآت هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الأخرى.

وبعد الانتهاء من تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

4. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

طلب رئيس الجلسة من مندوب مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) تلاوة تقريرهم عن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، حيث قام السيد ماهيش بالاسوبرامانيان بتلاوة التقرير على السادة المساهمين.

وبعد الانتهاء من قراءة تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م فقد تم التصديق عليه من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع.

5. مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والمصادقة عليها

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م. حيث بدأ المساهم السيد علي جعفر طريف (المالك لعدد 8,103 سهم) بتقديم جزيل الشكر للسيد رئيس الجلسة وللجنة أعضاء مجلس الإدارة الموقرين والإدارة التنفيذية للمجموعة والسادة المساهمين الكرام وممثلي الجهات الرقابية مهنتاً لجميع بدخول شهر رمضان المبارك وبالنتائج المالية المميزة التي تم تحقيقها في ظل الظروف الصعبة والمتغيرات المتلاحقة في الأسواق ومن ثم أثار مجموعة من الاستفسارات حول الانخفاض في مخصصات قيمة الموجودات، حيث لوحظ بأنه بلغ ما يقارب 3 مليون دولار أمريكي في العام 2022م مقارنة بـ 35 مليون دولار أمريكي في العام الماضي والذي ينظر إليه بأنه أمر إيجابي من ناحية إدارة المخاطر ولكنه في نفس الوقت يخالف توجهات جميع البنوك الأخرى التي رفعت بدورها من المخصصات تحسباً لأي أمر يطرأ في المستقبل. فأجاب السيد هشام الرئيس، الرئيس التنفيذي للمجموعة، بأن السبب وراء ارتفاع حجم المخصصات في عام 2021م يعود إلى التقييم العادل لبعض الأصول التمويلية في محفظة



المصرف الخليجي التجاري والذي قامت المجموعة بأخذ مخصصات على تلك الأصول. كما نوه بأن تقدير قيمة المخصصات يخضع لمراجعة المدقق الخارجي ومصرف البحرين المركزي الذين إعتبروا حجم المخصصات المعتمدة مناسب.

ثم أشار المساهم علي جعفر طريف إلى وجود خطأ مطبعي في النسخة العربية من البيانات المالية والمتعلقة بتكرار رقم الإيضاح رقم 24 مرتين والذي يجب تعديله ليصبح رقمه 23 في الصفحة رقم 62 من البيانات المالية، وبالتالي، وقد تم أخذ الملاحظة بعين الاعتبار.

ولمزيداً من الاطمئنان، تساءل المساهم علي جعفر طريف عما إذا كانت المجموعة لديها إنكشاف مباشر أو غير مباشر على البنوك الأمريكية مثل بنك سيلفرغيت وسيغنتشر وبنك وادي السيليكون والبنوك الأوروبية مثل دويتشه بنك وكريدي سويس، المتأثرة بحالة عن الإستقرار في الأسواق العالمية والاضطرابات التي تسبب بها الانهيار الأخير لبنك وادي السيليكون فلي وسغنتشور الأمريكيين في النظام المصرفي. ورداً على استفسار المساهم، ذكر الرئيس التنفيذي بأنه المجموعة قد أصدرت إخطاراً في بورصة البحرين بينت فيه بأن ليس لديها تعرض مباشر للبنوك الثلاثة المذكورة كما ذكر بأن نسبة التعرض الغير مباشرة لبنك وادي السيليكون تعتبر ضئيلة جداً وتقدر بما يقارب 64 ألف دولار أمريكي وتم ضمانها من قبل مدير الاستثمار. وأما فيما يتعلق بدويتشه بنك وكريدي سويس، فقد أفاد الرئيس التنفيذي بأن لدى المجموعة اتفاقيات إعادة شراء ("Repo") مع كريدي سويس وكما هو معروف فقد استحوذت يوي اس على كريدي سويس الأمر الذي أضاف له صلابة وتعزيزاً أكبر. وأما فيما يتعلق بدويتشه بنك، فقد أكد الرئيس التنفيذي بعدم تعرض المجموعة له.

كما استفسر المساهم أيضاً عما إذا توجد حدود للمخاطر الائتمانية بين المصرف الخليجي التجاري والمجموعة كونه بنك تابع للمجموعة وعن معدل انكشاف المجموعة على المصرف. حيث أجابه الرئيس التنفيذي السيد هشام الريس بأن المصرف الخليجي التجاري هو مصرف تابع للمجموعة وبياناته المالية موحدة مع بيانات المجموعة، وبالتالي لا ينظر له كاستثمار قائم بذاته وليس له انكشاف عليها وإنما هو من ضمن نطاق عمل المجموعة ويصل حجم المصرف الخليجي التجاري في دفاتر المجموعة إلى حوالي 238 مليون دولار.

ثم ختم المساهم علي جعفر طريف مداخلته متسائلاً عن السبب وراء عدم إعتقاد سياسة توزيع أرباح مكتوبة، حيث يرى بأن ذلك سيشكل حافزاً للاستثمار في أسهم المجموعة. كما اقترح على رئيس الجلسة القيام بالبحث عن أفكار إبداعية ومبتكرة لتوزيع الأرباح بحيث يقوم باستحداث آلية جديدة مثل أن يتم توكيل المجموعة لعدم توزيع الأرباح المحققة وإنما تقوم بإعادة شراء أسهم المجموعة أو إصدار مزيداً من الأسهم. كما اقترح آليتين لتوزيع الأرباح، إحداهما، آلية أرباح شراء الأسهم ("Scrip Dividend") كما هو المعمول به في الأسواق الموجودة في المنطقة. وثانيهما، آلية إعادة استثمار الأرباح النقدية، وذلك بهدف تنويع الخيارات المتاحة للمساهمين والإستفادة من الحلول التي توفرها هذه البرنامج. من جانبه، أوضح رئيس الجلسة بوجود سياسة لتوزيع الأرباح بمقدار 70% من الأرباح المحققة والذي تم اعتمادها من قبل المجلس ووافقت عليها الجمعية العامة العادية سابقاً. ثم شكر السيد الرئيس المساهم على طرحة للفكرة على أن يتم دراسة مدى إمكانية تطبيقها وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها في الأسواق المدرج بها سهم المجموعة.

أما المساهم عبدالعزيز السند (المالك لعدد 95,155,833 سهم أصالة ووكالة) فاستفسر عن المبرر وراء الزيادة في تكلفة الموظفين مقارنة بالعام الماضي حيث نوه بأن الإفصاحات المتعلقة بربحية المجموعة لا تتناسب كنسبة وتناسب مع الزيادة في تكلفة الموظفين. ورداً على هذا الإستفسار، أوضح الرئيس التنفيذي بأن ذلك بسبب الاستحواذ على العديد من المؤسسات المختصة بإدارة الأصول، وعليه، فإن الزيادة ترجع إلى توحيد البيانات المالية لتلك المؤسسات مع البيانات المالية للمجموعة. ولمزيداً من التفصيل، بين الرئيس التنفيذي بأن تكلفة موظفي المجموعة لوحدهم قد انخفضت بحوالي 10% مقارنة بالعام الماضي.

وفي سياق رده على إستفسار المساهم علي جعفر طريف بشأن البنود المذكورة تحت إيرادات الخدمات المصرفية الاستثمارية، وعن السبب وراء انخفاض الإيرادات المتعلقة بالصفقات وارتفاع الإيرادات المستمدة من الرسوم مقارنة بالعام الماضي، أوضح الرئيس التنفيذي بأنه يعزى ذلك إلى أن الطريقة التي تتبعها المجموعة للحصول على الدخل هو عن طريق توزيع مصادر الدخل على عدد من خطوط العمل المختلفة، ونظراً لأن السوق غير ثابت، فأحياناً تحصل المجموعة على عوائد مرتفعة وأحياناً العكس. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية تركز أكثر على تحقيق الإيرادات المستمدة من الرسوم مقارنة بتحقيق الإيرادات المتعلقة بالصفقات والتي هي عبارة عن صناديق يتم طرحها في السوق وتسويقها والتي مرت بتحديات متمثلة في التغيير الذي نتج عن فقدان شهية المستثمرين في الصناديق الأمريكية، وتحول

أنظارهم إلى الاستثمارات الموجودة في المنطقة، مما أدى إلى الانخفاض في الإيرادات المتعلقة بالصفقات. وأما الارتفاع الذي حصل في الإيرادات المستمدة من الرسوم، فهو ناتج عن مجموعة من التخارجات التي قامت بها المجموعة. وفي الختام، بين الرئيس التنفيذي بأن المجموعة تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن والحفاظ على مستويات الربح على مختلف مستويات خطوط العمل.

وبعد الانتهاء من الرد على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين والاستماع إلى مداخلتهم، تم التصديق على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م من قبل الحضور من السادة المساهمين.

6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2022م على النحو التالي:

- ترحيل مبلغ 9,025,300 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي لأعمال جي اف اتش الخيرية والمجتمعية.
- توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية، باستثناء أسهم الخزينة، بنسبة 6% من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 0.0159 دولار أمريكي / 0.0060 دينار بحريني / 0.05840 درهم إماراتي.
- ترحيل المتبقي، أي ما يقارب مبلغ 23,966,615 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.

في البداية، طلب المساهم علي جعفر طريف دراسة ايجاد برنامج لحوافز المساهمين، و الأخذ بعين الاعتبار المقترح الذي طرحه أعلاه بشأن توزيع أرباح شراء الأسهم ("Scrip Dividend") على المساهمين، كما اقترح اتباع برنامج إعادة استثمار الأرباح النقدية والتي يتم فيها إبقاء أرباح المساهم وعدم توزيعها مقابل شراء أسهم المجموعة أو إصدار أسهم جديدة. حيث اوضح ممثلوا المجلس بأن المجموعة طرحت مؤخراً برنامج الولاء الخاص بالمساهمين والذي يهدف لتقديم حزمة من المكافآت والحوافز لفئات المساهمين الاوفياء حسب الشروط، وأن المجموعة تعمل بشكل مستمر على تحسين البرنامج. كما إنه سيتم دراسة المقترحات السابقة وأخذها بعين الاعتبار.

ثم أبدى المساهم نزار قرطاس ملاحظته بشأن المبلغ المخصص لأعمال الخير حيث يرى بأن القيام بأعمال الخير هي مسؤولية كل مساهم بشكل فردي ولا يجب على المجموعة أن تخصص مبلغاً لذلك حفاظاً على صلابة وملائتها المالية، كما أضاف بأنه إن كان لابد من تخصيص مبلغ لهذا الغرض، فإنه يرى تخفيضه إلى النصف. في حين خالفه الرأي كل من المساهم علي جعفر طريف والمساهم أحمد عبدالرحمن (المالك لعدد 390,790,643 سهم أصالة ووكالة). حيث علق ممثلوا مجلس الإدارة بأن المبلغ المقترح يتناسب مع مؤسسة بحجم المجموعة. وإن المجموعة تهدف من خلال برامج المسؤولية المجتمعية إلى تحقيق التواصل، والتفاعل، والتماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع والمجموعة. كما تهدف المجموعة من خلال هذه البرامج لتحقيق التوازن بين الربح المادي وخدمة المجتمع وسلامة البيئة والتسويق لمشاريع ومنتجات المجموعة من خلال دعم البرامج الخيرية والمجتمعية التي توائم بين الرفاه المجتمعي والعمل المؤسسي. وأكد ممثلوا المجلس بأن المجموعة قد نجحت خلال السنوات السابقة من خلال برامج الإستدامة التي تبنتها إلى تحقيق ذلك (كطرح الصكوك الخضراء من قبل شركة إنفراكورب) وغيرها من البرامج والمبادرات، مما إنعكس على علاقة المجموعة بكافة الأطراف ذات المصلحة في المجتمع، ورسم صورة ايجابية لها. وعليه، من الضروري الإستمرار في دعم هذه البرامج والإستثمار فيها بشكل متواصل، وبالتالي فإن المجلس يقترح الموافقة على المبلغ المقترح دون تغيير.

من جانبه، طلب المساهم عبدالعزيز السند توضيحاً عن أعمال المجموعة الخيرية والمجتمعية، وعن ما إذا توجد رغبة من المجموعة بتبني مشروع خيري معين ليبرز علامتها التجارية، مثلما تقوم به بعض المؤسسات المالية الأخرى. حيث نوه رئيس الجلسة بأن المجموعة تعمل حالياً على مبادرات من هذا النوع وطلب من الرئيس التنفيذي السيد هشام الرئيس التوضيح. حيث ذكر الرئيس التنفيذي بأن تقييم المؤسسات في الوقت الحاضر لا يعتمد على مدى ربحيتها وإنما ظهرت مفاهيم جديدة تساهم في تعزيز قيمة المؤسسات المالية وهي مدى إلزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وما تقدمه من جهود ومساهمات للمجتمع. كما ذكر بأن المجموعة قد تبرعت لعدة مستشفيات في مملكة البحرين، كما تمت المساهمة في مشاريع دعم الشباب والمرأة وكذلك المساهمة في مشاريع سياحية مهمة لمملكة البحرين والتي عادت بالنفع على ربحية المجموعة، حيث أن هذا النوع من المساهمات يستقطب الكثير من المستثمرين الذين يولون اهتماماً بالمبادرات الخيرية والمجتمعية.



وبعد التوضيح، تداخل المساهم نزار قرطاس موافقاً لما قاله المساهم عبدالعزيز بأهمية المشاركة في مبادرة بارزة، وبين أنه لاشك بأن المشاركة في أعمال الخير واجبة ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار مبدأ النسبة والتناسب بين التبرعات والربحية التي ستعزز من الوضع المالي للمجموعة، لذا أشار إلى أهمية أن تكون التبرعات مدروسة لتعود بالنفع على المجموعة والمساهمين.

وبعد المناقشة فقد قررت الجمعية الموافقة على مايلي:

- **ترحيل مبلغ 9,025,300 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.**
- **اعتماد مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي لأعمال جي اف اتش الخيرية والمجتمعية.**
- **توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية، باستثناء أسهم الخزينة، بنسبة 6% من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 0.0159 دولار أمريكي / 0.0060 دينار بحريني / 0.05840 درهم إماراتي.**
- **ترحيل المتبقي، أي ما يقارب مبلغ 23,966,615 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.**

وقد تم تحديد مواعيد دفع الأرباح للسادة المساهمين على النحو التالي:-

التاريخ	الحدث
3 أبريل 2023م	آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق
4 أبريل 2023م	تاريخ تداول السهم بدون استحقاق أول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح
5 أبريل 2023م	يوم الاستحقاق للأسهم المدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي وسوق ابوظبي للأوراق المالية المساهمون المقيدين أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح
6 أبريل 2023م	يوم الاستحقاق في بورصة الكويت المساهمون المقيدين أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح
19 أبريل 2023م	يوم الدفع اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين

اجتماع الجمعية العامة العادية

7. الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ 1,200,000 دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس

الإدارة

في البداية إستفسر المساهم علي جعفر طريف عن السبب وراء تغيير مكافآت مجلس الإدارة، حيث قامت المجموعة بالإعلان عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبعد فترة من الزمن تم تغييرها، فتسائل عن السبب وراء ذلك. حيث أوضح رئيس الجلسة بأن المجلس قد قام بمراجعة لمقدار قيمة المكافأة المقترحة من خلال دراسة مقدار المكافآت التي تمنحها المؤسسات المالية في البحرين والمنطقة، وإرتأى تخفيض مبلغ المكافأة، لتنسجم مع تطلعات المساهمين الكرام وبما يتناسب مع جهود وإسهامات أعضاء مجلس الإدارة وفي حدود المقدار المسموح به قانوناً.

أما المساهم نزار قرطاس فقد ذكر بأنه لا يقلل من جهود مجلس الإدارة ولكن المكافأة المعمول بها كعلاوة حضور لأعضاء اللجان كبيرة مقارنة بما هو متعارف عليه وبما يتم منحه في البنوك الأخرى في البحرين. واستطرد بالقول بأنه لديه تحفظ على قيمة مكافأة علاوة الحضور وطلب من مجلس الإدارة مراجعة المبالغ.

وبالرد عل ما ورد من استفسارات، بين ممثلوا المجلس بأن رئيس مجلس الإدارة كان شديد الحرص على تخفيض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمبادرة منه لبيان التزامهم باتجاه المجموعة والمساهمين. كما بين بأن القانون البحريني يسمح بتوزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة يصل حتى 5%، كما بين بأن سبق للمساهم نزار أن أثار نفس الملاحظة المتعلقة بأهمية اعتماد النسبة والتناسب ما بين مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والربحية، وبالتالي تم أخذ ملاحظته بعين الاعتبار وتم تخفيض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لهذه السنة، علماً بأن نسبة الربحية قد ارتفعت مقارنة بالعام الماضي. كما وضح ممثلوا المجلس بأنه جرت العادة على وجود نوعين من المكافآت؛ الأولى، هي علاوة حضور والثانية، هي مكافأة نهاية العام وبحسب دراسة قامت بها المجموعة فقد اتضح بأن المجموعة من بين البنوك التي تدفع أقل نسبة علاوة حضور وبناء عليه تمت زيادتها. وفي سياق رده على إستفسار المساهم حول آلية احتساب المكافآت التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية بحكم عضويتهم في مجالس إدارات الشركات التابعة للمجموعة، أوضح الرئيس التنفيذي بأنه يتم أخذ هذه المكافآت التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية من مجالس



إدارات الشركات التابعة للمجموعة في الإعتبار عند إحتساب المكافآت السنوية للموظفين. من جانبه، طلب المساهم نزار قرطاس تسجيل تحفظه على قيمة المكافأة المخصصة لمجلس الإدارة.

أما المساهم عبدالعزيز السند فقد ذكر بأنه لا يقلل من جهود مجلس إدارة المجموعة وأنه يثني على جهود المجلس، وأن الإنتساب لمجلس إدارة المجموعة يعتبر تشريف للعضو. ومن هذا المنطلق فإنه يرى بأن المكافأة المقترحة كبيرة بالمقارنة بما هو متعارف عليه وبما يتم منحه في البنوك الأخرى من وجهة نظره، وأنه يقترح ترشيد المكافآت بما يعود بالمصلحة على المجموعة، وأنه يقترح أن تقتصر مكافآت أعضاء المجلس على بدلات الحضور فقط وليس المكافآت. وعليه فهو يطلب تسجيل تحفظه وإعتراضه على قرار توزيع المكافأة. كما إنظم المساهم علي جعفر طريف وطلب تسجيل تحفظه على القرار. من جانبهم، رد ممثلوا المجلس بأن منح أعضاء مجلس الإدارة المكافأة المناسبة التي تنسجم مع طبيعة المؤسسة الاستثمارية وتقدر الجهود المبذولة من قبل الأعضاء والتي ساهمت بالتعاون مع الإدارة التنفيذية في تحقيق النتائج الممتازة التي تم تحقيقها خلال العام لهو أمر ضروري وسيساهم في إستقطاب الكفاءات الجيدة للمجلس وخصوصاً من المستقلين. كما تجدر الإشارة الى ان المبلغ المقترح يأتى في إطار الحد المسموح به بموجب المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني. من جانبها آثنى المساهم احمد عبدالرحمن على رد المجلس مؤكداً اهميه وجود الحافز الذي سيساهم في جذب الكفاءات للعمل بالمجلس.

وبعد المناقشة والمداولة المستفيضة فقد قررت الجمعية العامة العادية الموافقة على اعتماد مبلغ 1,200,000 دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، كما تم تسجيل تحفظ المساهمين نزار قرطاس وعبدالعزيز سند وعلي جعفر طريف على القرار.

8. مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والتزامات المجموعة بمتطلبات

الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والتزامات المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي. وفي سياق رده على إستفسار المساهم علي جعفر طريف بشأن خطة للتعاقب

اجتماع الجمعية العامة العادية

الوظيفي بالمجموعة لمنصب الرئيس التنفيذي، أوضح السيد الرئيس بأن مجلس إدارة المجموعة وإستيفاءً للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي قد قام بإعتماد خطة للتعاقب الوظيفي تشمل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإن هذه الخطة يتم مراجعتها على أساس سنوي.

كما تساءل المساهم عن وجود مؤشرات الأداء الرئيسة وعمّا إذا تم تحقيق المؤشرات المرجوة. حيث أكد ممثلوا المجلس وجود مؤشرات الاداء وخطة عمل يتم اعتمادها مع بداية كل سنة، بحيث يتم متابعتها من قبل المجلس وتقييمها على ضوء النتائج التي يتم تحقيقها بنهاية العام. حيث ان المجموعة باعتبارها مؤسسة مالية مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، هي مطالبه حسب الانظمة بوضع هذه المؤشرات. كما أشاد السيد الرئيس بمقترح المساهم لعرض هذه المؤشرات بنهاية العام على المساهمين ومقانتها بالاداء المالي للمجموعة والافصح عن ما تم انجازه خلال العام.

كما تساءل المساهم عن آخر مستجدات تقرير الاستدامة (الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية). حيث قدم ممثلوا المجلس للسادة المساهمين شرح حول تقرير الإستدامة، وأشارت الأستاذة مريم جوهرى رئيس الالتزام ومكافحة غسل الأموال بأن المجموعة أصدرت التقرير كجزء من التقرير السنوي للمجموعة في عام 2021م وسيتم إصدار تقرير الاستدامة الجديد لعام 2022 كجزء من التقرير السنوي الجديد الذي من المتوقع أن يتم نشره في شهر إبريل 2023م والذي سيتمكن السادة المساهمين من الاطلاع عليه عبر الموقع الالكتروني للمجموعة.

بعدها طرح المساهم نزار قرطاس مجموعة من الاستفسارات حول الأسهم الممنوحة كمكافآت للموظفين وماهي آلية تحديد سعر السهم وحجم المكافآت النقدية وعمّا إذا يتم إعطاء الموظفين مبالغ نقدية مقدماً. ومن جانبهم، قام ممثلوا مجلس الإدارة بتقديم شرح مفصل للجمعية حول برامج حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم وبرنامج حوافز الموظفين طويل الأجل (الذي يتيح لكبار الموظفين تملك أسهم المجموعة على المدى الطويل وذلك للحفاظ عليهم وضمان استمراريتهم في المجموعة. حيث كان لهذا البرنامج إيجابيات من عدة نواحي؛ أولها، سعي كبار الموظفين لرفع قيمة السهم المجموعة. ثانيها، تسديد العلاوات يكون عن طريق تملك أسهم في المجموعة وليست عن طريق مبلغ نقدي. ثالثها، أن إعادة شراء الأسهم الموجودة في السوق قد دعمت من سعر السهم، إضافة إلى مساهمتها في تحسين قيمة المجموعة في الأسواق لتستقطب ملكيات مهمة في المجموعة.



كما أشار ممثلوا المجلس بأن هذه البرامج قد تم صياغتها بما يتوافق مع متطلبات نظام المكافآت المتغيرة المنصوص عليها بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة بأنظمة الحوافز في السوق، وقد تم إتمادها من قبل الجمعية العامة للمجموعة في السنوات السابقة. وأكد ممثلوا المجلس على أهمية هذه البرامج في إستقطاب أفضل الكوادر والحفاظ على الطاقات البشرية المتميزة في المؤسسة. كما تعمل هذه البرامج - التي تتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة الاستثماري - من خلال تصميمها على الموازنة بين مصالح المساهمين والموظفين في المؤسسة. هذا إلى جانب تأثير برامج حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم على تحسين قيمة اسهم المجموعة في السوق. كما شرح ممثلوا المجلس للمساهمين الخطوات التي تبنتها المجموعة من خلال استخدام آليات لتخفيض تكلفة برنامج حوافز الموظفين طويل الأجل. وأخيراً شرح للمساهمين آليه عمل هذه البرنامج في حالة مغادرة الموظف للمؤسسة. كما أوضح ممثلوا المجلس بان السيد رئيس مجلس الادارة بإعتباره رئيساً للجنة المكافآت التابعه للمجلس، طلب تقرير من احد الشركات الاستشاريه، لمقارنة المكافآت والبونس للتأكد من إن ما يتم تخصيصه عادل ومناسب وفي حدود المتعارف عليه في السوق. حيث تبين وبعد دراسة تلك التقارير بأن المجموعة ليست أعلى مؤسسة من ناحية رواتب الموظفين وعلاواتهم.

ثم أبدى السيد نزار قرطاس عدة ملاحظات بشأن نسبة الأسهم الممنوحة، وأن مكافآت الموظفين تعدت ما هو مسموح به وفقاً للمادة رقم 188 من قانون الشركات البحريني حسب وجهة نظره، وعدم إمكانية أن يصوت الموظف على قرار مكافأة الموظفين لتعارض المصالح. من جانبهم، أوضح ممثلوا المجلس بأن الحظر على التصويت يقتصر موجب القانون على قيام أعضاء مجلس الادارة بالاشتراك في التصويت على القرارات المتعلقة بتحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسئوليتهم عن الإدارة، وهو ليس حظر عام على قيام الموظفين من حملة الاسهم على التصويت على بنود جدول اعمال الجمعية العامة. كما ان الاشارة للمادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني وربطها بمكافآت الموظفين غير دقيق. حيث ان المادة المشار اليها خاصة بطريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإن النسبة المذكورة تم تحديدها كسقف لمجموع مكافآت مجلس الادارة بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع.



من جانبه، أبدى السيد عبدالعزيز سند تحفظه على برنامج حوافز الموظفين وعلى مكافآت الموظفين الموجودة في تقرير الحوكمة لكونها مكافآت مبالغ فيها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى حسب اعتقاده. كما بين السيد نزار قرطاس بأنه لا يبخس حق الموظفين وجهودهم وإنما تحفظاته مبنية على المبالغة في الأسهم الممنوحة للموظفين. كما تساءل عما إذا جميع الإدارات استحقت زيادة العلاوات مقارنة بالربحية التي حققتها، فأجابه الرئيس التنفيذي بالإيجاب مع التنويه بأن بعض الإدارات حققت ربحية أكبر من بعض الإدارات الأخرى، ولذلك فإن هناك تفاوت في الحوافز الممنوحة و قد تكون أقل للبعض من الأعوام السابقة كل حسب مساهمته.

وبعد المناقشة، فقد قررت الجمعية العامة العادية المصادقة على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م شاملة المكافآت والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي. كما تم تسجيل تحفظ السيد نزار قرطاس والسيد عبدالعزيز سند.

9. التبليغ عن الموافقة على أي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة كما هو مبين في توضيح رقم 24 من البيانات المالية لعام 2022 وتقرير مجلس الإدارة تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني

اطلعت الجمعية العامة العادية على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة كما هو مبين في توضيح رقم 24 من البيانات المالية.

وبعد الاطلاع، صادقت الجمعية العامة العادية على أي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة كما هو مبين في توضيح رقم 24 من البيانات المالية لعام 2022 وتقرير مجلس الإدارة تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني.

10. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية

في 31 ديسمبر 2022م

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

11. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2023م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين

المركزي).

وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

12. المصادقة على تعيين السيد يوسف عبدالله تقي كعضو مكمل في مجلس إدارة المجموعة في دورته

الحالية

أبدى المساهم علي الطريف استفساره بأن عدد الأعضاء الذين قدموا استقالتهم في عام 2022م هم ثلاثة، فتساءل عن سبب عدم تعيين العضو الاحتياطي الأول والثاني ليحل محلهم إضافة إلى استفساره عن بلقي المقاعد الشاغرة. ورداً على استفساره، أوضح ممثلوا مجلس الإدارة بأن الأعضاء الاحتياطيين إما تم تعيينهم أو اعتذروا وبالتالي تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين السيد يوسف عبدالله تقي من أجل استيفاء شروط لجنة التدقيق وإدارة المخاطر لكونه ذو خبرة. حيث كانت اللجنة غير مفعلة بسبب الاستقالات التي حدثت خلال العام.

صادقت الجمعية العامة العادية على تعيين السيد يوسف عبدالله تقي كعضو مكمل في مجلس إدارة المجموعة في دورته الحالية.

13. الموافقة على تعيين صانع سوق في جميع أو أي من الأسواق المدرج فيها أسهم المجموعة، وذلك

بعد موافقة الجهات الرقابية، وتفويض مجلس الإدارة على تحديد صانع السوق ومدة عقده وما إلى

ذلك من تفاصيل أخرى ذات صلة واتخاذ ما هو مناسب من قرارات

بين السيد نزار قرطاس ملاحظته بأهمية تعيين صانع سوق في الأسواق التي تم إدراج المجموعة فيها وأن التأخير غير مقبول. ورد عليه رئيس الجلسة قائلاً بأن مجلس الإدارة قد ناقش الأمر ووافق على تعيين صانع سوق في الكويت ودي وأبوظبي والأمر متوقف على موافقة الجمعية العامة العادية.

وبعد المناقشة، وافقت الجمعية العامة العادية على تعيين صانع سوق في جميع أو أي من الأسواق المدرج فيها أسهم المجموعة، وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية، وتفويض مجلس الإدارة على تحديد صانع السوق ومدة عقده وما إلى ذلك من تفاصيل أخرى ذات صلة واتخاذ ما هو مناسب من قرارات.

14. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

إستفسر المساهم علي جعفر طريف عن آخر مستجدات عملية الإدراج في السوق المالية السعودية ("تداول") حيث أعطت الجمعية في السابق الموافقة على الإدراج المذكور ولكن دون حصول أي تقدم في الامر. وقد أوضح رئيس الجلسة بأن إفصاحات البيانات المالية في تداول تعتمد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS")، بينما في البحرين فهي تعتمد على معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي طلبت المجموعة من المدققين الخارجيين إعداد تقرير يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS").

واستفسر المساهم نزار قرطاس عما إذا تم تم تعيين شركة استشارية لتسهيل عملية الإدراج، فأجابه الرئيس التنفيذي بأن تمت محادثة عدة شركات وبنوك وسيتم التوقيع بمجرد استلام التقرير المطلوب بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS").

وحيث أنه لم تكن هناك ثمة أعمال أخرى استجدت، فقد عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي إف إنش المالية.



كما وقدم السيد الرئيس بالغ الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع معلناً انتهاء أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة 2:30 ظهراً.

السيد محمد عبدالله صالح
مقرر الجلسة

السيد غازي الهاجري
رئيس اجتماع الجمعية العامة غير العادية